محددات دور حركات الإسلام السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي في ظل الحراك العربي

The determinants of the role of Movements of Political Islam in the process of democratic transition under the Arab movement

د. عدلي عبد الكريم
جامعة زيان عاشور-الجلفة
Karim.adli@yahoo.fr

ط.د. العمري ربيحة *
جامعة زيان عاشور-الجلفة
hiba28saif@gmail.com

تاريخ الارسال: 2019/ 11/02	**تاريخ القبول:** 2021/08/17	تاريخ النشر: 2022/01/25

ملخص:

إن صعود حركات الاسلام السياسي في سياق الحراك العربي يعتبر كنتيجة لمسار تاريخي وسياسي ساهمت في بلورته العديد من المحددات، سواء كانت ذاتية تتعلق بالمراجعات الشاملة لحركات الإسلام السياسي لجملة من الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة سواء كانت تنظيمية او فكرية او سياسية وبالتالي مراجعة النهج الثوري الانقلابي وتبني خيار العمل السياسي السلمي-النضال الديمقراطي-. وتبيئتها للعديد من المفاهيم السياسية التي كانت تنكرها في السابق وتخوض سجالا فكريا ضدها وذلك من قبيل الديمقراطية. او ما تعلق بمحددات موضوعية تتمثل في السياق الدولي والتحولات التي تتطلبها المنطقة للتكيف مع المصالح الاستراتيجية الغربية والمقاربات الجديدة للتعامل الغربي مع حركات الاسلام السياسي المعتدلة بالإضافة لحالة التعايش والتكيف التي ابدتها بعض الانظمة اتجاه هذه الحركات.

الكلمات المفتاحية: حركات الاسلام السياسي؛ الانتقال الديمقراطي؛ النظم العربية؛ الدول الغربية؛ الحراك الشعبي الديمقراطي.

***المؤلف المرسل :** العمري ربيحة

Abstract:

The rise of the Islamic movements represented by the Arab movement is considered the result of a historical and political process whose results have contributed to many of the determinants, whether they are subjective regarding the comprehensive revisions of the movements of Political Islam, have contributed to the ideas and concepts that prevailed, whether organizational, intellectual or political, Peaceful political action - the democratic struggle. And the adoption of many of the political concepts that were denied in the past and engaged in intellectual debate against it, such as democracy. .. What is related to the objective determinants of the international context and transformations required by the region to adapt to the Western strategic interests and new approaches to the Western deal with moderate political movements of Islam in addition to the state of coexistence and adaptation that some regimes have shown towards these movements

Keywords: Movements of Political Islam; Democratic transition; Arab regimes; Western powers; Democratic movements of People.

مقدمة:

شكلت حركات الإسلام السياسي فاعلا مهما في السياسات والمجتمعات العربية، سواء كانت تلك الحركات في مواقع السلطة، أم على مقاعد البرلمان او في المعارضة، خاصة في مرحلة الحراك الشعبي الديمقراطي سنة 2011، حيث عبرت هذه الحركات محطة مفصلية في تاريخها المعاصر، هذه المرحلة غيرت البيئة السياسية التي شكلت خلال نصف قرن – تقريبا، -الإطار النظامي، الذي عملت من خلاله تلك الحركات لتجد نفسها بين لحظة وضحاها في مرحلة جديدة مختلفة.

قبل ذلك كانت حركات الاسلام السياسي قد تأقلمت على التعايش مع الأنظمة السلطوية، فوقفت بين خيارين؛ اما مقاطعة العملية السلمية والاكتفاء بالاعتقال والنفي وفكر "المظلومية" ، كما هو الحال في تونس (حركة النهضة) وإما المشاركة

المحدودة في العملية السياسية، ضمن شعار "المشاركة لا المغالبة،" على حد تعبير ناتان براون حتى لا تصطدم مع الأنظمة شبه السلطوية، كما أن الإسلاميون ـ قد قنعوا بمحدودية التغيير وكأنهم تواطؤوا مع الأنظمة العربية والدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأميركية التي رجحت من كفة التحالف مع الأنظمة العربية المحافظة-الأتوقراطية، لضمان مصالح تلك الدول، على المجازفة باختبار "البديل الإسلامي" غير المضمون، ولا المتوافق أيديولوجيا وسياسيا مع الرؤى الغربية والأمريكية. لكن، منذ انبثاق الحراك الشعبي بداية العام 2011، شهد أكثر من بلد عربي مرحلة انتقالية ميزها صعود حركات الاسلام السياسي الى السلطة مما ساهم في ان تلعب هذه الحركات دورا مهما في مسار الانتقال الديمقراطي في بلدانها.

تهدف هذه الورقة البحثية تفسير محددات هذا البروز والدور اللافت لبعض حركات الاسلام السياسي في الانتقال الديمقراطي في فترة الحراك الشعبي الديمقراطي. وعليه فإن الإشكالية التي نراها جديرة بالبحث والتحليل في هذه الورقة تتمثل في: هل الدور الذي لعبته بعض حركات الاسلام السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي في بعض الدول العربية مرده لمحددات ذاتية عند هذه الحركات بمعنى التغيير في رؤاها المرجعية والأيديولوجية وبالتالي انتاج خطابات أيديولوجية وسياسية جديدة أكثر مرونة واعتدالا وأكثر قبولا للديمقراطية؟ ام يرجع للمقاربات الجديدة للتعامل الغربي مع حركات الاسلام السياسي المعتدلة؟ أو يرجع الى تغير في استراتيجيات تعامل الانظمة الحاكمة مع هذه الحركات؟ وقد حرصنا في منهجية هذا البحث ان نجمع بين الرصد والتحليل، مع الافادة من عدة مقتربات منهجية، منها ما هو رصدي وصفي تاريخي لجرد الوقائع والمواقف والتطورات التي تفيد في عملية التحليل، ومنها ما هو تحليلي نسقي الذي استمد كثيرا من عناصره من المقاربة النسقية.

وللإجابة عن هذه الاشكالية نقترح الخطة التالية:

مقدمة

المبحث الأول: المحددات الذاتية لدور حركات الإسلام السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي

- المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للانتقال الديمقراطي وحركات الإسلام السياسي

- المطلب الثاني: تحولات النسق السياسي والمعرفي لحركات الإسلام السياسي

المبحث الثاني: المحددات الموضوعية لدور حركات الإسلام السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي

- المطلب الأول: استراتيجيات تعامل النظم العربية مع حركات الإسلام السياسي
- المطلب الثاني: استراتيجيات تعامل القوى الغربية مع حركات الإسلام السياسي

خاتمة

المبحث الأول: المحددات الذاتية لدور حركات الإسلام السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي

ونقصد بها سلسة التحولات وجملة المراجعات والنقد الذاتي التي قامت بها حركات الإسلام السياسي لجملة من الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة سواء كانت تنظيمية او فكرية او سياسية وذلك من قبيل الديمقراطية. وقبل التطرق الى هذا العنصر كان لابد من التطرق الى مفهوم كل من الانتقال الديمقراطي وحركات الإسلام السياسي في المطلب الأولى اما في المطلب الثاني فسوف نركز على تحولات النسق السياسي والمعرفي لحركات الإسلام السياسي

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية للانتقال الديمقراطي وحركات الإسلام السياسي

قاعدة البحث العلمي التي لا غنى عنها ضبط المفاهيم، إذ تكسبه وضوحا في الخطاب وقصدا في الغاية، من هنا نحاول من خلال هذا المطلب ضبط مفهوم كل من الانتقال الديمقراطي وحركات الاسلام السياسي.

1-مفهوم الانتقال الديمقراطي

شكلت أبحاث الانتقال الديمقراطي الفرع الأهم ضمن الدراسات المقارنة جراء عمليات الدمقرطة التي تصاعدت وتيرتها منذ نهاية الديكتاتورية في البرتغال 1974 وامتداده الى مختلف المناطق خاصة سنوات التسعينات من القرن العشرين، وهذا ما أطلق عليه صامويل هنتغتون الموجة الثالثة. هذه الحالات الجديدة للدمقرطة افرزت إشكاليات جديدة مما فرض على علماء السياسة اعتماد مقاربات ملائمة تكون مناسبة لتفسير هذه المستجدات. بهذا الصدد عمل فيليب شميتر Philippe C.S CHMITTER وفيليرمور اودونيل (Guillermo O'DONNELL) على تأسيس فرع جديد في علم السياسية: علم الانتقاليات (transitologie) للتصدي لتحليل عمليات الدمقرطة.[1] حيث يعتبر كتابهما

الذي صدر سنة 1986بعنوان: الانتقال من الحكم التسلطي: خلاصات حول الديمقراطيات غير الاكيدة (transition from authoritarian rule: tentative conclusions " about uncertain democracies) العمل الذي وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي. وقد عرف Schmitter الانتقال الديمقراطي: بأنه عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو تطبيقها على أفراد أو امتدادها لموضوعات لم تشملها من قبل بما يشمل ذلك من حرية الانتخابات والمحاسبة السياسية، حيث إنها يتم اتخاذ إجراءات للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر."

إن المسالة الجوهرية التي شكلت محور النقاشات في أبحاث الانتقال الديمقراطي هي التصدي لإشكالية أسباب حدوث انتقال ديمقراطي في بلدان معينة دون غيرها؟ بمعنى الاهتمام بإشكالية: لماذا؟ (?Why). هذه القضية عرفت نقاشات واسعة وتصورات متعددة من بينها: **تصور صمويل هنتجتون** في كتابه **الموجة الثالثة**، حيث طرح بهذا الصدد الإشكاليات التالية: لماذا تبنت ثلاثون دولة فقط وليس مائة دولة نظام سياسي ديمقراطي؟ وحسبه ترجع الى خمسة متغيرات عملت على تحفيز عمليات الدمقرطة وانتقال النظم تتمثل في[2]:

1- زيادة حدة ازمة الشرعية التي واجهتها الأنظمة التسلطية في الوقت الذي انتشرت فيه القيم الديمقراطية.
2- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق الذي أدى الى تحسين مستوى المعيشة لعديد من الدول.
3- التغيرات على مستوى مبادئ ونشاطات الكنيسة الكاثوليكية منذ 1965-1963، والتحولات في قناعة الكنائس الوطنية من الدفاع عن الوضع القائم الى معارضة النظم التسلطية، وتبني اطروحات الإصلاحات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

4- تغير سياسية الفاعلين الخارجيين، وهذا ما يتعلق بتغير السياسة الامريكية التي اتجهت أساسا الى ترقية حقوق الانسان والديمقراطية في البلدان الأخرى، إضافة الى مراجعات غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي.

5- الاليات الجديدة للاتصال الدولي، والانتقالات الأولى نحو الديمقراطية

إن البحث في الأسباب دفع الباحثين الى الاهتمام كذلك بالطرق والأساليب التي من خلالها تتم عملية الانتقال، وبالتالي البحث في الكيفية (?How). هذا المنحى البحثي تمثل في طرح مفهوم نمط الانتقال ((Mode of transition. قدم هنتغتون أربعة أنماط للانتقال الديمقراطي تتمثل في:[3]

1- **نمط التحول** (transformation): وفيه تتم عملية الانتقال عن طريق مبادرات من النظام التسلطي دون تدخل جهات أخرى، او ما يطلق عليه الانتقال من الاعلى (from above).

2- **نمط التحول الاحلالي**(transplacement): تنتج عملية الانتقال عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

3- **نمط الاحلال** (Replacement): تتم عن الدمقرطة بفعل ضغوط المعارضة الشعبية. ونسميه أيضا الانتقال من الاسفل(From below)

4- **نمط التدخل الأجنبي** (foreign intervention): هنا تحدث عملية الانتقال عن طريق ضغوط خارجية.

2-مفهوم حركات الإسلام السياسي

إن أي تسمية تحمل دلالات وايحاءات أبعد من المعنى الحرفي ولا تتوقف عند المعنى الاصطلاحي، وهي ليست مجرد تعريف محايد.[4] وبالتالي يعد مصطلح حركات الإسلام السياسي من المصطلحات التي يصعب تحديد نطاقها، وإيجاد تعريف جامعا لها. لهذا قدمت لها العديد من التعاريف نذكر منها تعريف **عبد الوهاب الأفندي** حيث يرى انها: تلك الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادى بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى انها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام او خالفتها. ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال

السياسة.[5]ويقصد بها عند **راشد الغنوشي**" جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق اهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان.[6] اما **اوليفي روا** ,**Olivier Roy** فيعرفها على انها "الحركات التي ترى في الاسلام ايديولوجية سياسية، والتي تعتبر ان أسلمة المجتمع يمر عبر قيام الدولة الاسلامية."[7] وعلى الرغم من تعدد المفاهيم والمصطلحات التي تطلق على الإسلام السياسي، إلا أنها تتفق جميعها على أن الإسلام السياسي يطلق في معناه العام على **كافة الحركات والقوى والأحزاب الإسلامية التي تعتقد بأن الإسلام نظام ديني وسياسي، وتشارك في الحياة السياسية، وتتبنى مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية.**

وتصنف حركات الاسلام السياسي حسب **تمارا كوفمان ويتس Tamara Cofman Wittes** إلى ثلاثة أصناف:[8]

الصنف الأول: الحركات الإسلامية المسلحة، وهذا الصنف ينشط دائماً في الدول المتداعية وهي تجمع بين الأيديولوجية الإسلامية والمطالب السياسية.

الصنف الثاني: الحركات التكفيرية هذا الصنف لا يهتم بالسياسة الرسمية إلا في إطار الحكم الإسلامي هم يمجدون العنف باعتباره واجبا شرعيا، ويرفضون الديمقراطية باعتبارها انتهاكا لحكم الله.

الصنف الثالث: الحركات المعتدلة يشاركون في العملية السياسية ويعملون في إطار احزاب قانونية تسعى الى مطالبة السلطة الحاكمة بانتهاج سياسات اسلامية معتدلة.

المطلب الثاني: تحولات النسق السياسي والمعرفي لحركات الإسلام السياسي

ارتبطت طبيعة دور وتأثير حركات الاسلام السياسي على عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية بسلسة التحولات وجملة المراجعات والنقد الذاتي التي قامت بها حركات الإسلام السياسي ونجزها في ثلاثة مستويات من المراجعات:

المستوى الأولى: الانتقال من العمل الجهادي الى الخيار السلمي بمراجعة المفاهيم الخاصة بوقف العمليات المسلحة ومراجعة مفاهيم الجهاد والتكفير والعلاقة مع غير المسلمين من اهل الكتاب، بيد ان هذا المفهوم الشائع للمراجعات لا يغطي في الحقيقة

كل المراجعات التي عرفتها حركات الإسلام السياسي، وانما يشمل طيفا واحدا من الإسلاميين وهو التيار الجهادي.

المستوى الثاني: وهو ما ارتبط بعملية الانتقال من العمل خارج الشرعية الى المشاركة في النسق السياسي والدخول في العملية السياسية، وما تتطلبه هذه العملية من مراجعات شاملة لجملة من الأفكار والمفاهيم التي كانت سائدة سواء كانت تنظيمية او تربوية او فكرية او سياسية وبالتالي مراجعة النهج الثوري الانقلابي وتبني خيار العمل السياسي السلمي-النضال الديمقراطي-. وضمن هذا المستوى من المراجعات يمكن ان ندرج تبيئة حركات الإسلام السياسي للعديد من المفاهيم السياسية التي كانت تنكرها في السابق وتخوض سجالا فكريا ضدها وذلك من قبيل الديمقراطية.[9]

حيث كان النظر الى الديمقراطية في الفهم النظري في الخطاب الإسلامي المعاصر من البداية من جهتها الفلسفية والمذهبية، كما هو الموقف من سائر المفاهيم التي انتجها الفكر الاوروبي -كالرسمالية، والليبرالية وغيرها من المفاهيم –لهذا كان موقف عند اغلب اتجاهات الفكر الإسلامي الحديث الرفض باعتبارها نظاما سياسيا انبثق عن فلسفة لا يقبلها الاسلام وقد تتعارض مع فلسفته ونظرته لكثير الأمور.[10] لكن نظرا للتطورات الفكرية والسياسية التي عرفها العالم خلال السنوات الاخيرة ادت الى فك ارتباط كلمة الديمقراطية بظروف نشأتها التاريخية وأطرها الفلسفية، حيث اخذ هذا التيار الجديد بظهور في الساحة الاسلامية معتبرين ان الديمقراطية كلمة محايدة تشير الى منظومة محايدة ذلك ان تطور العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا ادى الى تطور مفاهيم الديمقراطية الى ما هو ابعد من ارتباطها التاريخي والمجتمعي والفلسفي بأوروبا.[11] من هنا نجد عند مختلف التيارات الاسلامية قبول فكرة الديمقراطية كمضمون لا كمفردة او مصطلح وعلى شرط ان لا تتعرض لمعتقدات الفرد الايمانية.[12] فقبول الديمقراطية مشروط بتجريدها من كل ما لا ينسجم مع احكام الاسلام من قيم ومبادئ الاسلام فالفكرة مقبولة بشروط وضوابط مثلها مثل الاشتراكية فهي مرفوضة كمصطلح ومقبولة إذا كانت تعني العدل والمساواة بين البشر.[13]

في هذا السياق يؤكد يوسف القرضاوي ان معركة الاولى للمسلمين في هذه المرحلة هي معركة الحرية، ولاسيما السياسية منها، وهو من الذين يدعون الى التعددية الحزبية لكون التعددية تمثل صمام امان يمنع حزبا او فردا من الاستبداد في الحكم.[14] أما راشد

الغنوشي فيؤكد ان النظام الإسلامي يعلن بوضوح التزامه بالفكر الديمقراطي الإسلامي ورفضه مقررات الفكر الاستبدادي القديم على راسها مسالة الطاعة المطلقة.[15]

فبعد ما كانت حركات الإسلام السياسي لا تؤمن بالديمقراطية كوسيلة للتغيير، مع مرور الوقت اصبحت تؤمن بالديمقراطية وتتبناها كمنهج عمل مثل حركة النهضة، في هذا السياق يقول راشد الغنوشي: "ان الحركة لم تتراجع عن المسار الديمقراطي كرد فعل على البورقيبية، بل اعتبرت ان الخيار الديمقراطي خيار اصيل، وان الديمقراطية ليست بضاعة غربية وانما بضاعتنا ردت الينا"،كما يؤكد ان المشروع السياسي للحركة الإسلامية في تونس يقوم على جملة من التوجهات، تسعى لتأصيل الحرية والديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع، وهو مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية.[16]

وفي نفس الاتجاه اعتمدت حركات الإسلام السياسي في كل من الجزائر، الأردن، لبنان، والكويت مسارات معقدة ومتنوعة، لم تكن تستند دائما الى منطق أيديولوجي يرمي الى إقامة دولة إسلامية. بقدر ما استهدف اكتساب المشروعية السياسية عبر المناداة بالديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، والتنظير العام للدولة باعتبارها مؤسسة مدنية وليس دينية.[17]

المستوى الثالث: وهو ما ارتبط بمراجعات التي تم تدشينها بعد مسار طويل من العمل السياسي، بعد ان ايقنت حركات الإسلام السياسي عبر تجربتها في العمل السياسي، ان هناك حاجة الى تغيير جملة من المفاهيم التي تعوق تقدمها في الممارسة السياسية، او تخلق حاجزا للتواصل السياسي مع الاخرين، كالفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي.

المبحث الثاني: المحددات الموضوعية لدور حركات الإسلام السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي

ونقصد بها استراتيجيات تعامل النظم العربية الحاكمة والقوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الامريكية مع حركات الإسلام السياسي في فترة الحراك الشعبي الديمقراطي.

المطلب الأول: استراتيجيات تعامل النظم الحاكمة مع حركات الإسلام السياسي

ارتبطت طبيعة دور حركات الاسلام السياسي في عملية الانتقال الديمقراطي باستراتيجيات تعاملها مع النظم الحاكمة والقوى السياسية الأخرى، واستراتيجيات تعامل الانظمة الحاكمة معها.

من جهة تحتل العلاقة بأنظمة الحكم المكان البارز في نسق السلوك الذي تنتهجه الحركات الإسلامية جميعها، وذلك بحكم منزلة الصدارة التي تتمتع بها قضية الحكم على رأس أجندة اهتمامات هذه الحركات. ويمكننا التمييز بصفة عامة بين نمطين رئيسيين من أنماط التفاعل فيما بين حركات الإسلام السياسي والأنظمة الحاكمة، هما: نمط المشاركة ونمط الصدام. ومراوحة السلوك فيما بين الاعتدال والتشدد لا يبدو أنها دائما ما تعبر عن خيار حر لقيادات حركات الاسلام السياسي، بل في الغالب الأعم نجدها تأتى كرد فعل لسلوك أنظمة الحكم في تعاملها مع هذه الحركات، وهو ما يتحدد بدوره تأثرا برؤية هذه الأنظمة لمدى التهديد الذي تمثله الحركة لها.

من جهة اخرى تباينت الاستراتيجيات التي انتهجتها الانظمة السياسية في تعاملها مع حركات الاسلام السياسي والتي تراوحت بين استراتيجية **الاقصاء والصراع** واستراتيجية **استيعاب واحتواء** لهذه الحركات. فبعد ما كان الصراع السمة البارزة للعلاقة التي ربطت حركات الإسلام السياسي بأنظمتها السياسية منذ بداية نشأتها. حيث كان موقف الأنظمة من وجود أحزاب اسلامية او حركات ذات مرجعية إسلامية صارما ومتشددا ولا يحيد عن سلوك الحصار والرفض الذي كانت تمارسه السلطة اتجاه تلك الحركات. اصبحت هذه الانظمة مع مرور الوقت تتبنى استراتيجية الاحتواء والتكيف والتعايش مع هذه الحركات السلمية التي تقوم على فتح الحقل السياسي أمام مختلف القوى السياسية بما فيها الحركات السلمية المعتدلة التي اقتنع الكثير منها بضرورة الانخراط في العمل السياسي السلمي خاصة بعد سلسلة المراجعات الفكرية التي عرفتها العديد منها. فهذا التوجه الجديد للأنظمة نتج عن اعتبارات سياسية داخلية وخارجية، ومن بين هذه الاعتبارات نذكر ما يلي:[18]

اولا: لقد احتلت قوى الاسلام السياسي مكانة قوية ومؤثرة داخل المجتمعات العربية، مما دفع ذلك إلى وضع عدةِ تصورات واستراتيجيات من قبل الحكومات العربية، وبمعاونة غربية من أجل احتواء المارد الإسلامي وإبقائه دائرا في فلك مصالحها، وكان فتح المجال السياسي أمام هذه الحركات في بعض الدول أحد وسائل استيعاب هذه الحركات.

ثانيا: هدف آخر سعت بعض الحكومات العربية إلى تحقيقه من خلال السماح للإسلاميين بالمشاركة، وهو صناعة العدو حيث تقدم هذه الحكومات مسوغا رئيسا لتلقيها الدعم الغربي، هو: الخطر الإسلامي، أو الإرهاب والتطرف، والدولة الدينية الأصولية، وبات الدعم مرتهنا بأمرين: وجود العدو، وقيام النظام بمواجهته،

ثالثا: إن الدول التي تسمح بالممارسة السياسية للإسلاميين، تتركز جهود المنع لديها ليس في أصل وجود حركات الإسلام السياسي أو أصل مشاركتها، ولكن في ضبط مستوى وانتشارها، واكتساحها في الانتخابات عند حد معين لا يتم تجاوزه، وعند هذه النقطة تبدأ منحنيات الصراع والمواجهة بين هذه الحركات والحكومات، وبعض تلك الحركات لا

يتجاوز نقطة المنع، وبعضها يشاغب حين ويهدأ حينا، وبعضها يتجاوز الخطوط الحمراء، ومن ثم تكون المواجهة أكثر حدة.

ويفسر التحول في علاقة الأنظمة السياسية بالقوى الإسلامية بعوامل موضوعية وأخرى ذاتية ونجملها في النقاط التالية:[19]

فالعوامل الموضوعية تتمثل في:

– عجز الأنظمة العربية في تحقيق ما وعدت شعوبها به من تقدم وتنمية وعدالة وحرية، فكان من الضروري اعتماد منهج بديل في الحكم والسياسة يبرر شرعية الاستمرار في السلطة وقيادة المجتمع والدولة.

– عجز حركات الإسلام السياسي الداعية للعنف الى الوصول الى الحكم، بالإضافة الى ما تعرضت له من حصار وقمع جراء هذا النهج الثوري الانقلابي، ادى كل هذا الى بعض التغيير في رؤاها المرجعية والأيديولوجية فكان من نتائجه: انتاج خطابات أيديولوجية وسياسية جديدة أكثر مرونة واعتدالا.

- تزايد الاهتمام بالديمقراطية واحتدام المطالبة بها، فتحولت الديمقراطية من نظام

مختلف عن أسس العقائدية والفلسفية، ومشكوك في شرعية تمثيليته السياسية الى مبدا ونظام حصل بشأنهما الاجماع، ما أدى الى انفتاح نسبي للأنظمة السياسية العربية على المعارضة السياسية بمختلف توجهاتها نتيجة تأثرها بموجة الدمقرطة العالمية.

أما العوامل الذاتية فتتمثل في:

- تطور المجتمع المدني الذي أصبح يمارس ضغوطا على السلطة، الى جانب تبني الإسلاميين استراتيجية المراجعات الفكرية والأيديولوجية عبر عملية النقد الذاتي، واعتماد مرجعيات فكرية جديدة ساهمت في تطوير رؤى هاته التيارات وانضاجها.

- علاوة على القوة الاجتماعية والسياسية التي اضحى يشكلها الفاعل الإسلامي واعتماده استراتيجية الإصلاح التدرجي عبر العمل من داخل المؤسسات السياسية.

المطلب الثاني: استراتيجيات تعامل النظم الغربية مع حركات الإسلام السياسي

لقد شكلت سياسات الدول الغربية متغيرا مستقلا أو حتى تابعا في رسم الدور السياسي للإسلاميين. فسابقا اتسمت العلاقة في الغالب بالعداء. لكن بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر كشفت القوى الدولية الغربية عن مرحلة جديدة في العلاقة بينها وبين حركات الإسلام السياسي، حيث دعت الى اشراك كافة القوى التي تنبذ العنف في الحياة السياسية، وبدأت بالاتصال مع حركات الإسلام السياسي المعتدلة والعمل على تشجيعها وتمكينها، ومن ثم المشاركة في العملية الديمقراطية. بما يعني خروجا عن المعادلة التاريخية للخطاب السائد الغربي خاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي بشأن الإسلام السياسي. وترجمت هذه الرؤية بعد الحراك الشعبي الديمقراطي اين بدا نوع من الحراك وجلسات استماع ومناظرات اوروبية ومناقشات أمريكية في الموقف من الإسلاميين ووجودهم في السلطة، نجم عنه انفتاح مؤقت بين الولايات المتحدة والإخوان في مصر، والإسلاميين في دول عربية أخرى بعد عقود من القطيعة.

وفي هذا السياق نستعرض موقف كل من الاتحاد الاوروبي والإدارة الامريكية لصعود الاسلاميين وتصدرهم المشهد السياسي العربي.

1-موقف الاتحاد الاوروبي من صعود حركات الاسلام السياسي

بوصفها مساندة للوضع القائم لم تدفع أوروبا باتجاه التغيير.[20] فقبل الحراك الشعبي الديمقراطي(2011)، كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجهات الإسلامية الفاعلة في منطقة العربية غائبة تقريبا. واستبعد الإسلاميون في الغالب من المشهد المؤسسي والسياسي في بلدان المنطقة، فقد أثارت التجربة الجزائرية في عام 1991 قلق الدول الغربية، بما في ذلك الدول الأوروبية، إلى حد أنها كانت سعيدة بدعم الحكومات العلمانية الاستبدادية، معتبرة إياها الوحيدة القادرة على ضمان الاستقرار في المنطقة، وبالتالي المصالح الغربية.[21]

لكن في العقد الأخير تغيرت رؤية الاتحاد الأوروبي لحركات الاسلام السياسي من الرؤية النمطية التي تضع جميع هذه الحركات في سلة واحدة كحركات دينية متطرفة مناهضة للحداثة وقيم الديمقراطية إلى رؤية جديدة تميز بين الحركات المتطرفة، وبين الحركات التي تسعى لتحديث مجتمعاتها وتتبنى أساليب التغيير السلمي والمتدرج وتؤمن بالمشاركة السياسية، وبذلك تمثل قوى محتملة داعمة للإصلاح. أثرا لذلك حدث تطور جذري في الخطاب الرسمي للاتحاد الأوروبي تجاه حركات الاسلام السياسي، وقد جاءت وثائق الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة معبرة عن رؤية جديدة قائمة على إمكانية إشراك هذه الحركات المعتدلة في الحياة السياسية، حيث تضمنت دعوات ضمنية تدرجت إلى حد الوصول إلى الدعوات الصريحة التي تطالب بالتواصل معها والعمل على دعمها وتمكينها. وكان المحدد الحاسم الذي استدمجه الاتحاد الأوروبي في عملية صنع القرار تجاه حركات الإسلام السياسي هو البيئة الأمنية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر، بما تضمنته من بروز الإرهاب باعتباره التهديد الأكبر للأمن الدولي وما طرح من استراتيجيات لاجتثاثه من خلال تغيير ظروف البيئة التي توفر له شروط نموه وانتشاره فاعتمدت هذه الاستراتيجيات على وسائل القوة الناعمة ودعم الإصلاح السياسي والدعوة لفتح حوار مع كافة التنظيمات السياسية التي تنبذ العنف وتتبنى العمل السلمي وسيلة للتغيير.

كما للتغيرات التي شهدتها حركات الإسلام السياسي في رؤيتها للمجتمع والسياسة، بتراجعها عن أفكارها، وتغيير رؤيتها لمنهج التغيير الاجتماعي والتعددية، وتبني الديمقراطية والمشاركة السلمية في النظام، دور كبير في صعودها تدريجيا حيث كانت أهم مؤشراته

زيادة عدد مقاعدها في البرلمانات العربية لتصبح المعارضة الأقوى في مواجهة النظم، فأصبحت بذلك تفي بمعايير الاتحاد الأوروبي للاعتدال، على النحو الذي أظهرته وثائق الاتحاد؛ ومن ثم مؤهلة للانخراط في النظام السياسي.[22]

كانت اغلب تحليلات الأوروبيين بعد الحراك العربي وعقب فوز الإسلاميين في الانتخابات في تونس والمغرب ومصر ينطلقون من النموذج التركي كمرجعية تحليلية-سياسية، والتي ترى بأن وصول الإسلاميين للحكم عبر انتخابات ديمقراطية ليس بالأمر المخيف، بل سيكون بداية لمخاض ديمقراطي في هذه البلدان، والذي سيقود في نهاية المطاف إلى تطبيع وضعية الأحزاب الإسلامية في المشهد السياسي العربي.

غير أن التراجع النسبي لخطاب "الفزاعة" الإسلامية إعلاميا وسياسيا لم يؤد إلى تراجع الإسلاموفوبيا في أوروبا.[23]

2-موقف الولايات المتحدة الامريكية من حركات الإسلام السياسي

يقف وراء تحديد العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وحركات الإسلام السياسي عاملين أساسيين هما: عامل ثقافي وعامل سياسي/أمني، فبالنسبة للجانب الثقافي فهناك صورة لدى النخب السياسية الامريكية ترى ان الإسلام السياسي عبارة ثقافة عدائية وانه يتناقض مع الديمقراطية. اما على الجانب السياسي الأمني فهناك راي سائد لدى مراكز صنع القرار الأمريكي بان الخطر الإسلامي حل محل الخطر الشيوعي وان حركات الإسلام السياسي هي التي تملأ الفراغ التهديدي بعد الحرب الباردة. وان الإسلاميين يتعاملون مع الديمقراطية كأداة للوصول الى السلطة، وانهم بعد ذلك لن يسمحوا باستمرار الديمقراطية. كما ان وصول هذه الحركات الى السلطة يهدد المصالح الامريكية الرئيسة في الشرق الأوسط:" النفط، وإسرائيل" حيث تعارض هذه الحركات مشروع التسوية الذي ترعاه الولايات المتحدة الامريكية.[24] ومن أبرز دعاة هذا الراي صامويل هانتغتون الذي قدم التنظير الفكري الأخطر في رسم مستقبل الصراع بين حركات الإسلام السياسي والولايات المتحدة الامريكية في كتابه صدام الحضارات والذي تنبا فيه بحرب كونية دينية بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية.[25] لكن تعارض هذا الاتجاه نخبة أخرى ترى ضرورة التمييز بين الإسلام المعتدل وبين الإسلام المتطرف، ولا تجد هناك تناقض بين الإسلام والعملية الديمقراطية، بل وحملت هذه النخبة الإدارة الامريكية وسياستها

المتحالفة مع إسرائيل، والداعمة للأنظمة الفاسدة في العالم العربي مسؤولية مضمون ما حدث في 11 سبتمبر.

في الطرف المقابل فإن حركات الإسلام السياسي نظرت الى السياسة الخارجية الامريكية نظرة عداء، ورات ان هذه السياسة تقوم على دعم إسرائيل وتدعم الأنظمة القمعية في مواجهة الحركات الشعبية، وأنها تتدخل في خصوصيات الشعوب وخياراتها السياسية والحضارية، وترفض الديمقراطية عندما تأتي بحركات الإسلام السياسي خوفا على مصالحها وحماية لإسرائيل.

لكن بعد احداث 11 سبتمبر شعرت الادارة الامريكية ان التحدي الاساسي لمصالحها هو تراجع شعبية وشرعية بعض الانظمة الصديقة، بعد ان سقطت الشرعية الدينية على القوى الخارجية في بقائها او الشرعية القبلية والريعية، التي باتت في حماية الولايات المتحدة الامريكية، ورات الادارة الامريكية ان بقاء الدكتاتورية والسلطوية يمكن ان يدفع بالتيارات الاسلامية لمزيد من التحدي للولايات المتحدة واصدقائها. لذا انفتحت هذه الاخيرة على تيارات المعارضة وخاصة الاسلامية، ثم دفعت الانظمة السياسية في المنطقة العربية الى الاتجاه نحو الانفتاح الديمقراطي من اجل احتواء هذه المعارضة.[26] فالديمقراطية حسبها هي الطريق الوحيد لإنهاء التهميش في العالم الإسلامي.[27] وبالتالي تطورت الرؤية الامريكية اتجاه حركات الإسلام السياسي من الحديث عن اسلام معتدل وسلمي الى الحديث عن الشريك الإسلامي.

وترجمت هذه الرؤية أكثر بعد الحراك العربي حين استدركت بأن حركات الإسلام السياسي أصبحت قوة فاعلة على الساحة السياسية العربية ولا يمكن تجاهلها، فضلا تمتع هذه الحركات بقاعدة شعبية عريضة في مجتمعاتها.[28] ومن هنا سعت الإدارة الامريكية باستدخال حركات إسلام سياسي في إطار تحولات ما بعد الإسلاموية، والسماح لها بالانخراط في بنية الدولة الوطنية السلطوية، والقبول بالديمقراطية والتعددية، باعتبارها تشكل جدارا واقيا من التطرف والعنف والإرهاب. حيث برزت نظريات الإدماج السياسي التي تستند إلى فرضية الاشتمال ـ الاعتدال، في إطار عمليات التحرر السياسي المحدودة في المنطقة العربية والمهيمن عليها من قبل الدولة.[29]

الخاتمة:

في ختام دراستنا نطرح جملة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال معالجتنا لموضوع محددات دور حركات الاسلام السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، الذي حاولنا فيه تفسير وتحليل لماذا استطاعت بعض حركات الاسلام السياسي ان تعتلي السلطة وتلعب دورا مهما في مسار الانتقال الديمقراطي في بلدانها في فترة الحراك وتوصلنا الى ان هناك ثلاثة محددات حاكمة لهذا الدور او عدمه:

1- تحولات النسق السياسي والمعرفي لحركات الإسلام السياسي وهذا يتعلق بسلسة التحولات وجملة المراجعات والنقد الذاتي التي قامت بها حركات الإسلام السياسي والتي تعوق تقدمها في الممارسة السياسية، ومن ثمة استطاعت هذه الاخيرة أن تفرض بموقعها وحجمها السياسي واقعا سياسيا جديدا دفع السياسيين الاخرين محليا(الانظمة) ودوليا (القوى الدولية الكبرى) الى تغيير مواقفهم واستراتيجياتها وتكييفها حسب المعادلة السياسية الجديدة التي تشكلت في العالم العربي.

2- ان دور حركات الإسلام السياسي في مسار الانتقال الديمقراطي في الدول العربية يتوقف بنفس القدر من الأهمية على مدى سماح نظم الحكم والقوى السياسية الأخرى في المجتمع لها بتحقيق هذا، في هذا السياق نرى تحول العلاقة بين هذه الحركات وأنظمة الحكم حيث اصبحت هذه الانظمة مع مرور الوقت تتبنى استراتيجية الاحتواء والتعايش مع هذه الحركات السلمية المعتدلة التي اقتنع الكثير منها بضرورة الانخراط في العمل السياسي السلمي خاصة بعد سلسلة المراجعات الفكرية التي عرفتها العديد منها.

3- لم يعد "الفيتو" الغربي الحاد من حركات الاسلام السياسي قائما، كما كان في العقود السابقة، وثمة توجه غربي عام لاختبار إمكانية التعايش مع بعض حركات الإسلام السياسي، في ظل سيطرة الإسلاميين على الشارع من ناحية، وضعف التيار الليبرالي من ناحية ثانية، وهذا وذاك يتوازى مع انتهاء صلاحية بعض النظم العربية الحالية.

على ضوء الإطار النظري والتحليلي للدراسة والنتائج التي أسفرت عنها، نقدم جملة من التوصيات التالية:

- يجب على الأنظمة السياسية العربية أن تستوعب أمرين اثنين: الأمر الأول أنه لا

يمكن أن تبقى في السلطة، وتحتكر ممارسة السياسة مدى الحياة، ذلك أن المواطن العربي تغير، وأصبح يملك من الوعي للمطالبة بجميع حقوقه وحرياته الأساسية، والأمر الثاني أن تدرك أن اعتماد مقاربة الأمن ضد أي حركة اسلامية سلمية سيأزم الأوضاع ويعقدها مثلما حدث في ليبيا وسورية وغيرهما.

- إذا كانت النظم العربية وحتى الغربية لا تزال تقف حائلا أمام وصول حركات الاسلام السياسي للسلطة، فإن المطلوب من هذه الحركات مزيدا من تطوير الخطاب والممارسة باتجاه القبول الكامل بالديمقراطية والتعددية وأن ترتقي بمستوى فكرها وممارساتها ولا تكتفي بالإقرار بآليات التحول الديمقراطي وهو ما وصف بأنه الفهم الأداتي للديمقراطية.

- دعوة حركات الإسلام السياسي إلى تقديم التطمينات اللازمة للأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء، ودعوتها إلى تقديم نموذج في إدارة الاختلاف بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة في الدولة سواء كانوا في الحكم أو المعارضة.

الهوامش:

[1]Philippe C. SCHNITTER, "démocratisation au Portugal en perspective". In : Javier santiso (direction), A la recherche de la démocratie : Mélange offerts à guy HERMET, Edition Dis Ibn Kheldoun, P 292

[2]Lawrence Whitehead "On Democracy and Democratization", in " Democratization: Theory and Experience " , (Oxford and New York : Oxford University Press , 2002

[3]محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني، محرران، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2006.

[4]محمد عمارة، الاصولية بين الغرب والاسلام، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص15.

[5]عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية النشأة والمدلول وملابسات الواقع، في: عبد الوهاب الأفندي وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 13.

[6]راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، دار قرطبة، الجزائر، 2003، ص11.

[7] Olivier Roy, L'islam mondialisé, édition seuil, 2002, p29.

[8] تمارا كوفمان ويتس، الأحزاب الإسلامية: ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية، مجلة الديمقراطية، جامعة جون هوبكينز.

[9] بلال التليدي، مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي والمعرفي، ط1 مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص 27.

[10] زكي احمد، الديمقراطية في الخطاب الإسلامي والحديث في: مجدي حماد واخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص6.

[11]-المرجع نفسه، ص72.

[12] نويهض، العقد السياسي: الإسلاميون والدولة والمسالة الديمقراطية، (1984-1996)، ط2، دار الوسط، البحرين، 2008، ص11.

[13]عادل ضاهر، أولية العقل-نقد اطروحات الإسلام السياسي، ط1، دار أمواج للنشر والطبع، بيروت، 2001، ص275.

[14]يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الاسلام: مكانتها، معالمها، طبيعتها، موقفها من الديمقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين، ط3، دار الشروق القاهرة، 2001، ص147.

[15] راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحد العربية، بيروت، 1993، ص141.

[16] احمد زكي، المرجع السابق، ص76.

[17]عبد الغني عماد، الاسلاميون والدولة: محددات التجديد ومعالمه في خطاب الحركات الاسلامية المعاصرة، في: أشرف عثمان محمد حسن واخرون، الاسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، ج2، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص489.

[18] احمد فهمي، الإسلاميون والطريق للسلطة، مجلة البيان، ص452.

[19]رشيد مقتدر، القوى الاسلامية والتحالفات المبرمة قبل الربيع العربي وبعده – محاولة للفهم-في: محمد جبرون واخرون، الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص232.

[20]Rosemarry Hollis, No Friends of democratization: Europe's Role in the Genesis of the "Arab Spring", International Affairs vol.88, no. 1,2012, pp. 81-94

[21]الإتحاد الأوروبي والإسلام السياسي...من القطيعة إلى الشراكة والتفاعل... حركة النهضة نموذجا، 22سبتمبر 2017 http://tunisianow.net.tn/news، تاريخ التصفح: 10-3-2019

[22]سليم الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية"دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية حماس2001: 2007 https://www.arab48.com 20-4-2019

[23]بن عنتر عبد النور، أوروبا وصعود الإسلاميين إلى الحكم في الجوار العربي المتوسطي، 17يناير، 2012 http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/01/201211712324985301.html، تاريخ التصفح: 20-1-2019

[24] فواز جرجس، الامريكيون والاسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الامريكية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 19، العدد217، 1997، ص40.

[25] Samuel P. Huntington, the Clash of Civilization and the Remaking of World Order, New York, Simon and Schuster, 1997. P209.

[26] William Quandt" American Policy toward Democratic Movements in the Middle East" University of Washington Press: Seattle. London 1993 Pp -175-181.

[27] أيمن محمود السيسي، أمريكا وحركات الإسلام السياسي منذ سبتمبر 2011، ط1، دار العربي للنشر، 2011، ص138.

[28] المرجع نفسه، ص.139.

[29]جيليان شويدلر، ما وراء فرضية الاعتدال؟، ترجمة سابين طاوقجيان ومنال خضر، مجلة كلمن، عدد 8، خريف2013.